October 2009

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

لجنة الأمن الغذائي العالمي

الدورة الخامسة والثلاثون

روما، 14 و15 و17 أكتوبر/ تشرين الأول 2009

مساهمة من فرقة العمل الرفيعة المستوى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية

بيان المحتويات

	الفقرات
مقدمة	2–1
أولا – مساعدة السلطات القطرية على مواجهة انعدام الأمن الغذائي: لمحة مختصرة	8–3
ثانيا – التنسيق داخل فرقة العمل الرفيعة المستوى	17–9
ثالثا – تنفيذ الإطار الشامل للعمل: ما الذي يمكن تعلمه من التقدم المحرز حتى الآن؟	19–18

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ.
ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرّم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها.
ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

فريق التنسيق التابع لفرقة العمل الرفيعة المستوى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة
والمعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية

Via Paolo di Dono, IFAD, 44, 00142 Rome +390654592642
Villa La Pelouse, Palais Des Nations, 1201 Geneva +41 22 917 1189
2 United Nations Plaza, New York NY 10017 +1 212 906 6692
www.un-foodsecurity.org

مذكرة إعلامية عن عمل فرقة العمل الرفيعة المستوى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية

الرئيس: السيد Ban Ki-moon، الأمين العام للأمم المتحدة

نائب الرئيس: السيد جاك ضيوف، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة

منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة)

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

منظمة العمل الدولية

صندوق النقد الدولي

مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

المستشار الخاص المعني بالأهداف الإنمائية للألفية

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية

إدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام

إدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية

إدارة الأمم المتحدة لشؤون الإعلام

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية

مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

مكتب ممثل الأمم المتحدة السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية
والدول الجزرية الصغيرة النامية
البنك الدولي
برنامج الأغذية العالمي
منظمة الصحة العالمية
منظمة التجارة العالمية

المنسق: الدكتور David Nabarro، الأمين العام المساعد

30 سبتمبر/أيلول 2009

مقدمة

هناك احتمال قائم بأن الأوضاع التي أدت إلى تداعيات أسعار الأغذية والطاقة في عام 2008 يمكن أن تعود إلى الظهور من جديد في أي وقت. ولكن الحالة تبدو الآن أكثر خداعا نتيجة لتقلص اقتصادات السوق على نطاق العالم والتي أضعفت من القوة الشرائية لملايين الأشخاص. وقد أدى هذا إلى زيادة أعداد أولئك الذين يعتمدون على إنتاج الأغذية وتجهيزها كخط دفاع في مواجهة الصدمات الاقتصادية والمناخية والسياسية المتكررة.

ومنذ أكثر من عام مضى، أنشأ مجلس الرؤساء التنفيذيين فرقة العمل الرفيعة المستوى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية (فرقة العمل الرفيعة المستوى) لتنسيق جهود منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية وتحقيق أهداف فورية وطويلة الأجل فيما يتعلق بالأمن الغذائي. وتشجع الكيانات التي تشارك في فرقة العمل الرفيعة المستوى والبالغ عددها 22 كيانا الإجراءات المنسقة والمتكاملة التي تعتبر حيوية لتحقيق الهدف 1 من الأهداف الإنمائية للألفية (تخفيض الفقر والجوع)، وتعزيز الصلابة الاجتماعية والاقتصادية، وإيجاد فرص حيوية للعمالة داخل المجتمعات.

ووضعت فرقة العمل الرفيعة المستوى إطارا شاملا للعمل في يوليو/تموز 2008. ويؤكد هذا الإطار على أن انعدام الأمن الغذائي يشكل تهديدا عالميا خطيرا يتطلب نهجا تفاعليا يحمي الجماعات الأكثر تعرضا على المدى القصير، ويضع نظما غذائية مستدامة على المدى الطويل. ويهدف هذا النهج أيضا إلى الاستجابة لكافة أبعاد الأمن الغذائي والتغذوي: التوافر، والحصول، والاستخدام.

وقد دعا BAN Ki-Moon الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس فرقة العمل الرفيعة المستوى منذ تعيينه إلى المزيد من الاستثمار القطري والدولي في الأمن الغذائي العالمي. وطالب هو وأعضاء فرقة العمل الرفيعة المستوى مرارا وتكرارا بالتمويل الكافي لتلبية الاحتياجات المقدرة لأولئك الذين يعتمدون على المساعدات الغذائية، وشبكات الأمان، والمزارعين من ذوى الحيازات الصغيرة (وخاصة النساء منهم) للاستفادة من ارتفاع الإنتاجية، والتكنولوجيات الجديدة، والفرص المتاحة لرعاية الأطفال وتوفير تغذية أفضل. كما تطالب البلدان بمساعدة تقنية لتمكين سكانها من الحصول بشكل أفضل على الأراضي، والائتمانات، والري، والبذور، والأسمدة، والأعلاف، والمستلزمات الأساسية الأخرى، وإتاحة مشاركة القطاع الخاص في كافة جوانب سلسلة القيمة الغذائية.

أولا – مساعدة السلطات القطرية على مواجهة انعدام الأمن الغذائي:

لمحة مختصرة

زيادة الدعم للسلطات القطرية: زادت فرقة العمل الرفيعة المستوى خلال عام 2008 من دعمها للسلطات القطرية في استجابتها لأزمة أسعار الأغذية. ودعمت الوكالات المشاركة في فرقة العمل الرفيعة المستوى توفير شبكات الأمان

والمساعدات الغذائية إلى جانب الدعم الطويل الأجل لتحسين الإنتاج وزيادة مناعة المزارعين في مواجهة تقلبات الأسعار والصدمات الخارجية الأخرى:

- فقد ساعدت منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية صغار المزارعين أثناء مواسم الغرس في الخريف، وهما يدعمان البرامج التي تهدف إلى تعزيز قدراتهم.
- وتوسع برنامج الأغذية العالمي في عمليات تقديم المساعدات الغذائية إلى 30 مليون شخص آخرين ليصل إلى أكثر من مائة مليون شخص. وهو يتوسع الآن في شراء الأغذية المنتجة محليا من أجل عملياته وبرامج التغذية المدرسية، ويقدم المساعدات الغذائية لدعم حل مشكلة الجوع على المدى الطويل، ومشكلة المزارعين من ذوي الحيازات الصغيرة، بما في ذلك عن طريق مبادرة "الشراء من أجل التقدم".
- وكثف البنك الدولي عملياته الاستثمارية عن طريق البرنامج العالمي للتصدي لأزمة الغذاء مع التركيز على زيادة صرف المساعدات لتلبية الاحتياجات العاجلة عن طريق دعم الميزانية، وبرامج الحماية الاجتماعية، ودعم القطاع الزراعي: فقد تم صرف نحو 780 مليون دولار أمريكي خلال عام من الأموال المعتمدة التي بلغت 1.2 مليار دولار.
- وكثفت منظمة الأمم المتحدة للطفولة من تركيزها على الاستجابات للأثر التغذوي للأزمات الغذائية والاقتصادية معا، بينما ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحكومات على مواجهة التعقيدات الحرجة بين نظم الأغذية، والحماية الاجتماعية، والتنمية الريفية، وتخفيض الفقر عن طريق تدابير من بينها تنسيق استجابات الوكالات في بلدان مختارة.
- وقرر منسق الإغاثة في حالات الطوارئ تخصيص مائة مليون دولار أمريكي في إطار الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ للتصدي لأزمة الغذاء بينما وضع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية خطط طوارئ قطرية مشتركة بين الوكالات.
- وزاد صندوق النقد الدولي من تمويله لميزان المدفوعات بالنسبة للبلدان ذات الدخل المنخفض والتي تعاني من صدمات أسعار الأغذية، وهو يقدم المشورة والاستجابات الملائمة لسياسات الاقتصاد الكلي.

النتائج التي تحققت بعد عام واحد: بعد عام واحد من إنشاء فرقة العمل الرفيعة المستوى، كان هناك نشاط مكثف من جانب المجموعة الكاملة من الوكالات التي تعمل معا. فقد ساعدت الوكالات المشاركة في فرقة العمل الرفيعة المستوى: (1) ملايين المزارعين على زراعة المحاصيل والاستفادة من الغلات العالية، وأكثر من 30 مليونا من الأسر المعرضة للحصول على تغذية أفضل، وخاصة تغذية الأطفال عن طريق المكملات البروتينية الموجهة، وبرامج الصحة والتغذية المدرسية؛ (2) وحسنت نظم الإنذار المبكر؛ (3) وعززت رصد السياسات وتقديم المشورة إلى جانب الدعم المباشر للتدخلات المتعلقة بالسياسات في أكثر من 20 بلدا؛ (4) وصرفت أكثر من 0.5 مليار دولار أمريكي للإقراض الموجه من صندوق النقد الدولي في إطار تخفيض الفقر ومواجهة الصدمات الخارجية؛ (5) وحسنت أو أنشأت شبكات جديدة للأمان الاجتماعي وبرامج للتخفيف من المخاطر الاجتماعية في أكثر من 50 بلدا، من بينها برامج التحويل النقدي

المشروط وغير المشروط، وبرامج الغذاء مقابل العمل؛ (6) وتدخلت لتخفيف/إزالة التشوهات التجارية الزراعية الإقليمية والعالمية واستكمال جولة الدوحة للمفاوضات التجارية.

مواصلة العمل المكثف في عامي 2009 و2010 مع التركيز المنسق على القضايا الطويلة الأجل: هناك حاجة كبيرة ومستمرة إلى العمل المكثف خلال عامي 2009 و2010 كاستجابة للاحتياجات الفورية للسكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي (حيث واجه برنامج الأغذية العالمي نقصا خطيرا في إيراداته لعام 2009)، وإلى تشجيع الإنتاج الذي يمكن أن يتحقق من زيادة الاستثمار في الزراعة. وستواصل فرقة العمل الرفيعة المستوى عملها مع شركاء قطريين وإقليميين لمواجهة القضايا الهيكلية طويلة الأجل وقضايا السياسات: (أ) لتفادي تدهور الحالة الراهنة؛ (ب) وتلبية احتياجات الأمن الغذائي في المستقبل (والتي زادت بفعل تغير المناخ). ومع استخدام الحق في الغذاء كنقطة بداية، هناك حاجة مستمرة إلى العمل المشترك لمواجهة الجوع، وتقلبات الأسعار، وضعف النظم التجارية، وعدم كفاية الحصول على المستلزمات الزراعية والوصول إلى الأسواق، والافتقار إلى الحماية الاجتماعية.

ثانيا – التنسيق داخل فرقة العمل الرفيعة المستوى

تحرص فرقة العمل الرفيعة المستوى على ضمان التنسيق بين جهود أعضائها وشركائها، والعمل على دعم الإجراءات التي تقوم بها البلدان والتي تحقق مصالحها. وينصب التركيز على تآزر السياسات والإجراءات وتحقيق النتائج. ويجري تشجيع الشراكات الأقوى والأفضل، وكذلك الدعوة إلى الدعم المستمر للجهود القطرية.

برنامج العمل وفريق التنسيق التابع لفرقة العمل الرفيعة المستوى: وافقت فرقة العمل الرفيعة المستوى على برنامج للعمل من أجل المساندة الجماعية للإطار الشامل للعمل. وطلبت أيضا من فريق صغير للتنسيق دعم وتحفيز العمل المنسق للوكالات المشاركة في فرقة العمل الرفيعة المستوى على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية وتشجيع الجهود الفعالة والمنسقة لتحقيق نتائج الإطار الشامل للعمل. ويضم فريق التنسيق الآن، الذي بدأ عمله في مارس/آذار 2009 من خلال خلية مركزية بمقر الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في روما، ستة من موظفي الدعم القطريين، ومديرا للإعلام، وموظفا في مكتب الأمين العام للأمم المتحدة، ومديرا للشبكة، وموظفا للدعم. ويعمل الفريق مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ويدعم المنسقين الإقليميين والمديرين القطريين التابعين للبنك الدولي (وجهات تنسيق أخرى قطرية وإقليمية)، ويقدم الدعم لجهود الأمن الغذائي في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، واستراتيجيات الحد من الفقر، والخطط والبرامج الأخرى التي تتولاها البلدان والتي تتعلق بالأمن الغذائي.

الدعم المنسق للسلطات القطرية: عملت فرقة العمل الرفيعة المستوى معا خلال العام الماضي لدعم 62 بلدا في أشد الاحتياج إلى المساعدة على النمط الذي حدده الإطار الشامل للعمل. ويجرى تشجيع الجهود المنسقة لتحقيق نتائج الإطار الشامل للعمل في 35 بلدا. ولمواجهة تحديات التنسيق على نحو أفضل، يستهل فريق التنسيق التابع لفرقة العمل الرفيعة المستوى حوارا منتظما مع موظفي الأمم المتحدة والشركاء القطريين والمجتمع المدني والسلطات القطرية – وقد

بدأ هذا في 15 بلدا. والغرض من ذلك هو تسهيل التنسيق وتشجيع الشراكات دعما للأمن الغذائي والتغذوي. ويمكن الاطلاع على نتائج هذا الحوار القطري وأعمال المتابعة المتوقعة على العنوان www.un-foodsecurity.org.

التنسيق داخل الكيانات الإقليمية: يقوم أعضاء فرقة العمل الرفيعة المستوى بمواءمة دعمهم مع الكيانات الإقليمية في أفريقيا مثل برنامج التنمية الزراعية الشاملة في أفريقيا التابع للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وهم يشاركون أيضا في الحوار مع السلطات الأفريقية بشأن تنفيذ وتطوير هذا الإطار. وتعمل فرقة العمل الرفيعة المستوى مع برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا من أجل إثراء المؤسسات والشبكات الأفريقية في مواجهتها لانعدام الأمن الغذائي، ودعم التكامل الإقليمي وكذلك عملية المائدة المستديرة ووضع الاتفاقات. وعندما يتم وضع وتوقيع الاتفاقات، تساعد فرقة العمل الرفيعة المستوى البلدان في تحديد مواردها من أجل خططها القطرية. وتشارك فرقة العمل الرفيعة المستوى أيضا بنشاط في تنفيذ السياسة الزراعية الإقليمية التي اعتمدتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، عن طريق تقاسم التحليلات والدراسات وكذلك تقديم المعلومات المبكرة عن المشاريع المخططة. وتنضم فرقة العمل الرفيعة المستوى إلى جهود الفريق التوجيهي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا، ومجموعة تضم ثماني مؤسسات رئيسية متعددة الأطراف، لمتابعة الالتزامات الحالية بدعم التنمية في أفريقيا.

التنسيق مع المجتمع المدني وقطاع الأعمال: تعمل فرقة العمل الرفيعة المستوى مع جماعات المجتمع المدني وقطاع الأعمال في حوار السياسات، ووضع البرامج وتنفيذها عن طريق الشراكات. وهي تقوم بذلك على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية. وتسعى فرقة العمل الرفيعة المستوى داخل البلدان إلى تنشيط وتعزيز الشراكات القائمة لتشجيع الحوار المفتوح وتآزر العمل. وتعد الشراكات التي تضم جميع أصحاب المصلحة عناصر رئيسية للتنسيق الفعال.

التنسيق – خاصة على المستوى القطري – يلقى تقدير الجهات المانحة: قدم مسؤولون من المفوضية الأوروبية في سبتمبر/أيلول 2008 لمنظومة الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وبعض المنظمات الإقليمية جانبا كبيرا من المساعدات الطارئة التي تبلغ مليار يورو والتي التزم بها مرفق الأغذية لتخفيض الآثار المباشرة لأزمة الأغذية على السكان المعرضين. وينصب تركيز المفوضية على ما يلي: (أ) شبكات أمان لضمان رفاه السكان المعرضين لآثار الأزمة؛ (ب) ودعم إنتاج الأغذية وتسويقها فيما بين المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة. وتستخدم الأموال في المشاريع القائمة التي تلبي هذه الاحتياجات والتي يمكن زيادتها لاستيعاب الأموال الإضافية والاستفادة منها، وكذلك من أجل بلدان جديدة سريعة الإنفاق حددتها المبادرات. وشكل فريق التنسيق التابع لفرقة العمل الرفيعة المستوى جسرا بين وكالات الأمم المتحدة، والبنك الدولي، والأطراف المهتمة الأخرى (بما في ذلك المؤسسات الأوروبية). وكان هناك في الفترة الأخيرة اعتراف بجهود فرقة العمل الرفيعة المستوى في بيان لاكويلا المشترك بشأن الأمن الغذائي العالمي الذي وقعه 26 رئيس دولة.

تنسيق التمويل المتعدد الأطراف من أجل الأمن الغذائي: وافقت فرقة العمل الرفيعة المستوى – قدر المستطاع – على المساعدة في تنسيق الاستثمارات المالية المتعددة الأطراف في مجال الأمن الغذائي على المستوى القطري في البلدان النامية

(مع التركيز بشكل خاص على نظم زراعة الحيازات الصغيرة). ويعتمد هذا التنسيق على إجراءات التنسيق الجارية على المستويين الوطني والإقليمي. وعن طريق الاستعانة بخبرة مرفق الأغذية التابع للمفوضية الأوروبية، أصبحت فرقة العمل الرفيعة المستوى في وضع يسمح لها بتنسيق المساعدة الحالية والمساهمات الجديدة.

ثالثا – تنفيذ الإطار الشامل للعمل: ما الذي يمكن تعلمه من التقدم المحرز حتى الآن؟

يحقق الإطار الشامل للعمل عدة أغراض. أولا – ربط الأبعاد الإنسانية والإنمائية والتجارية للأمن الغذائي عن طريق إبراز الميزة النسبية والمعارف لدى المنظمات الدولية المختلفة. ثانيا – العمل كبيان يتضمن الطائفة الكاملة من السياسات والإجراءات الجارية الآن استجابة لتحدى الأغذية، ولدعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ذات الأهمية الحرجة والمهددة بشكل خاص في الظروف الحالية. ثالثا – استمرار توافق الآراء بشأن الاستجابات لانعدام الأمن الغذائي عن طريق تحديد الإجراءات اللازمة: (أ) لتلبية الاحتياجات الفورية للسكان المعرضين، (ب) ودعم الأمن الغذائي والصلابة المجتمعية على المدى الطويل.

وبعد مضي عام واحد، يتضح أنه ينبغي توجيه مزيد من الاهتمام إلى أبعاد الأمن الغذائي والتغذوي للحق في الغذاء، والتجارة في الأغذية، والصلات بين العمالة والأمن الغذائي. وسيتم تنقيح الإطار الشامل للعمل قريبا لكي يشمل هذه الاهتمامات.

الحق في الغذاء: اعتبر الأمين العام للأمم المتحدة الحق في الغذاء مسارا ثالثا للإطار الشامل في مؤتمر مدريد الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والمعقود في يناير/كانون الثاني 2009. وأكد هو وآخرون في فرقة العمل الرفيعة المستوى على الحاجة إلى تغطية الإنتاج وكافة جوانب النظام الغذائي على حد سواء، بما في ذلك تجهيز الأغذية، وتوزيعها/تسويقها، واستهلاكها، من منظور الحقوق. وهذا يعني أنه ينبغي بذل الجهود لضمان حق كل فرد، بمن فيهم الأكثر تهميشا، في الحصول في جميع الأوقات على الغذاء الميسر والكافي أو وسائل شرائه، دون المساس بحقوق الإنسان الأخرى، مثل الحق في الصحة والتعليم. وهذا يتطلب أيضا مشاركة جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم أولئك الأكثر تهميشا، في تقدير التشريعات والسياسات والبرامج المتصلة بالأمن الغذائي والتغذوي، وتصميمها، وتطويرها، واعتمادها، وتنفيذها، ورصدها، وتقييمها. ويعمل المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء بلا هوادة من أجل تحقيق هذا الهدف، وقد انضمت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان مؤخرا إلى فرقة العمل الرفيعة المستوى. وتخطط بعض كيانات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة لرصد و/أو تقديم المساعدة التقنية للحق في الغذاء على المستوى القطري في فترة السنتين القادمة.

التجارة في الأغذية: تعد التجارة المحلية والإقليمية والدولية عنصرا رئيسيا لحل مشكلة انعدام الأمن الغذائي. ويعتبر تمويل تجارة الأغذية والحصول على القروض التجارية ضروريا لتسهيل انتقال المنتجات عبر الحدود. والقضاء على الإعانات المشوهة للتجارة أمر أساسي لتهيئة بيئة تجارية منصفة للبلدان الفقيرة. وتقدم منظمة التجارة العالمية ومؤتمر

الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) منهاجا للمناقشة والعمل. وتؤثر قيود التصدير والضرائب الاستثنائية بشكل خاص عندما يتعلق الأمر بالمعونة الغذائية الإنسانية. وعلى الرغم من تناقص عدد البلدان التي تطبق هذه التدابير، فإنها لا تزال موجودة في البعض الآخر، ولا تزال تؤثر سلبا على قدرة برنامج الأغذية العالمي لشراء الأغذية للأغراض الإنسانية. وتعمل هذه الاختلالات السوقية على زيادة تكاليف النقل وإطالة فترات التسليم.

العمالة: يعد العمل الكريم عنصرا أساسيا من عناصر الأمن الغذائي. فتوفير الوظائف، وشبكات الأمان المهني والصحي، وتنظيم المشاريع، وعمالة الأطفال، والمسائل الجنسانية، كلها أمور بحاجة إلى الاهتمام من جانب منظمة العمل الدولية. والواقع أن منظمة العمل الدولية أصبحت الآن عضوا في فرقة العمل الرفيعة المستوى، وهي على استعداد لحشد شبكة منظمات الموظفين والعمال التابعة لها على المستويين الدولي والقطري.

التجارب على المستوى القطري: تكشف الجهود المبذولة لتنفيذ الإجراءات الخاصة بالأمن الغذائي في البلدان عما يلي:

1- **الجوع مسؤولية سياسية للحكومات القطرية**. تسبب الجوع في أعمال شغب تتعلق بالأغذية في عام 2008 وسيظل يسهم في السخط والإحباط طالما ظل قائما. ونظرا لأن عددا كبيرا من الشعوب أصبحت في شك من إمكانية حصولها على الغذاء في مواجهة تغير المناخ، فإنها ستتوقع بشكل متزايد أن تتلقى الحماية من جانب حكوماتها.

2- **الاستجابة الشاملة ضرورية** لمواجهة التحديات الفورية والطويلة الأجل على حد سواء، مع إعطاء الأولوية لتحسين فرص الحصول على الغذاء والدعم التغذوي لمن هم أكثر تعرضا، بما في ذلك عن طريق شبكات أمان جيدة التصميم ومستدامة من الناحية المالية، والاستثمار في نظم الأغذية والبنية الأساسية التي تدعم إنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة والأسواق، وتساندها نظم تجارية منصفة تستجيب لمصالح الفقراء.

3- **ينبغي أن تأتي الاستجابة من داخل المجتمعات** (وأن تتولاها من الناحية المثالية). وهذا يعني الاستثمار في تمكين المجتمعات المحلية التي تضررت من حالة عدم اليقين والمهددة بانعدام الأمن الغذائي. كما يعني تقديم الدعم للحكومات المحلية والإقليمية والمركزية وتسهيل صلاتها مع المنظمات المجتمعية والقطاع الخاص. وينبغي لهذه الاستجابة أن تجمع بين الاحتياجات العاجلة لإنقاذ الحياة والعلاج الطويل الأجل للأسباب الهيكلية لانعدام الأمن الغذائي.

4- **شراكات أصحاب المصلحة العديدين منهاج حيوي للصمود،** وبناء الثقة، والتمكين. فمعظم الأغذية في البلدان النامية ينتجها المزارعون الفقراء. وبسبب الشكوك في أسواق الطاقة، وعدم الوضوح فيما يتعلق بموعد استئناف النمو الاقتصادي العالمي، لن يتمكن هؤلاء المزارعون من الشعور بالثقة عاما بعد عام في قدرتهم على مواجهة تكاليف مستلزماتهم في موسم الزراعة التالي بالموارد التي لديهم الآن. ويعد أصحاب الحيازات الصغيرة محرك الانتعاش أثناء فترات الكساد. ويتمثل الهدف في زيادة صلابتهم وإنتاجيتهم. ولتحقيق هذه الغايات، يجب إشراكهم بصورة كاملة في حوار التنمية وربطهم بشكل فعال بمصادر التمويل والتكنولوجيا وبالأسواق، بما في

ذلك عن طريق تقديم المساعدات الغذائية، مع التخفيف من أي مخاطر تنتج عن زيادة الإنتاجية وتنوع الإنتاج. ويجب أن تكون هناك أيضا بنية أساسية زراعية ومجتمعية وريفية ملائمة لتحقيق الإنتاج الأمثل، ودعم تجفيف المحاصيل وتخزينها وتسهيل الوصول إلى الأسواق.

5- **الاستثمار الإضافي ضروري:** يتطلب العمل المستمر لتحسين الأمن الغذائي زيادة استثمار أموال القطاعين العام والخاص والقدرة اللازمة لتحقيق الاستخدام الأمثل لهذه الأموال. وتستعرض الحكومات في البلدان النامية نسبة ميزانياتها القطرية المخصصة للزراعة والأمن الغذائي والتي تركز في أغلب الأحيان على البنية الأساسية اللازمة لاجتذاب استثمارات إضافية من القطاع الخاص. ويبلغ الحجم الإجمالي اليوم من المساعدة الإنمائية الرسمية المستثمرة في الزراعة ثلث المبالغ المقدمة في السبعينات من القرن الماضي. وهناك علامات تشير إلى أن الاتجاه سيتخذ مسارا عكسيا: فإذا تحققت الموارد التي تم التعهد بها في مؤتمر قمة لاكويلا عام 2009، فينبغي أن نتوقع مضاعفة المساعدة الإنمائية الرسمية للزراعة في غضون ثلاث سنوات. وفي الوقت نفسه، لا تزال هناك بلدان كثيرة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية تواجه نقصا حرجا في الأموال اللازمة لضمان الأمن الغذائي لجميع سكانها.

6- **عوامل الترابط:** تعد القضايا العالمية الرئيسية قضايا متشابكة. فتغير المناخ سيؤثر في تقلب أسعار الأغذية: إذ أن الزيادة في تكرار وشدة ظروف الطقس القاسي وندرة المياه بسبب المناخ، وتدهور التربة، كل هذا قد أثر بالفعل على أسعار الأغذية. كما أن التباطؤ الاقتصادي الحالي الذي سببته الأزمة المالية العالمية يؤثر بدرجة عميقة على البلدان النامية. كما أن ضعف أسواق الصادرات بسبب الكساد، وانخفاض أسعار السلع الزراعية، وتقلص الاستثمار الأجنبي المباشر والتحويلات المالية، كل هذا يهدد بتقويض المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في السنوات الأخيرة لتخفيض الفقر والجوع.